



في هذا العدد

بعض من وجعنا

لبنان يسقط من دون ان يسقط الفاسدون فيه. بلد التناقضات يسقط حيث التحاصص الطائفي يعيق كل شيء، في حين اصبح الفساد نجاة لكل مواطن، او قل طريقة حياة الزامية واسلوب عيش. هذا الفساد وياللاسف ادخل اللبنانيين في المجهول، واسقط الهيكل على الجميع الذين صاروا عراة الا من عباءة المذهب والطائفة المصطنعة.

الفساد في لبنان ومنذ كان، هو اسلوب حياة متنوع ومتفاوت بين مؤسسة واخرى وبين مواطن وآخر بحسب سطوة الزعيم الذي حكم الشارع طيلة سني الحروب الاهلية، واصبح يحكم المؤسسات في سنوات ما يسمى السلم الاهلي. ما يحصل اليوم من انهيار كبير وفطيع على مستويات العملة الوطنية والاقتصاد والحياة المعيشية والاجتماعية، هو نتيجة حتمية لعقلية انشأت اسس الدولة وهيكلتها على مقياسها. وما السجلات السياسية الدائرة واسبابها يمينا ويسارا، صعودا وهبوطا، الا الدليل الاسطع على ان الخلاف هو على كل شيء: على الخيارات، على الانتماءات والهويات، على الاهداف، الا على فتح ملفات الفساد والموارد وتنظيم توزيعها.

امام هذا الحال، يطل السؤال الكبير: اين النقاش والحوار حول ملفات الفساد؟ ومتى يتجرأ اي مسؤول على كشف غيره؟ ذلك حتما لن يحصل ولن يفعلها احد لأن الادانة ستطاول الجميع ولو بالمسؤولية التقصيرية، ولأن كشف حلقة واحدة ستجر الجميع وتسقطهم.

في بلد يفتقد كل معايير الشفافية المعتمدة في الدول المتحضرة، كان من الطبيعي ان تسقط دولة لبنان التي تنعدم فيها المواطنة لصالح المذهبية، ويحل الولاء بدلا من الكفاية. لذلك يلقي هذا العدد من "الامن العام" الضوء على كثير من ملفات الفساد وفي مجالات مختلفة، ويناقشها باسلوب علمي يرمي الى وضع الاصبغ على الجرح بدلا من الغوص في سجلات عقيمة تضمّر غير ما تعلن.

لقد تلقى لبنان من صندوق النقد الدولي مذكرة فيها مجموعة من اربع نصائح احداها تقول "ان اقتصاد لبنان مكبل بمجموعة قيود خطيرة، بالسياسة وبالهدر، ومكبل بالفساد ومجموعة قوانين تحتاج إلى تحديث شامل، ومكبل بالاحتكارات وممنظومة ادارية غير كفؤة". في هذا العالم صار لبنان مكشوفاً، وما عاد يمكن انقاذه بحملات دعائية تقوم بها شركات متخصصة في قلب الحقائق وتجميل ما هو قبيح. بينما حاجة البلد الفعلية والملحة الآن هي العمل على رزمة اصلاحات اساسية لتحرير البنى الاقتصادية وتطويرها لتتلاءم مع الاقتصادات الحديثة، ناهيك بوجود تسريح "البطالة المقنعة" في الادارات الرسمية من خلال مكافحة البيروقراطية بما هي عمود خيمة الفساد.

ثقة المواطن والعالم بلبنان تهاوت وسقطت، وشرعية الدولة اليوم على المحك. واذا كانت السياسة تبنى على الاقتصاد ولا يمكن ان تكون منفصلة عنه، فواقع هذا الاقتصاد في لبنان انه صار في قاع الحفرة، وبالتالي جر معه السياسة التي صارت هناك ايضا، ويكفي الاسفاف والاستهتار الذي يعرفه كل اللبنانيين ليتبينوا ما آلت اليه احوالهم.

الانهيار الذي حصل في خريف 2019 ولا يزال مستمرا ومرشحا للاسوأ، ادى الى فقدان اكثر من تسعين في المئة من قيمة الرواتب، وحجز مدخرات اللبنانيين، وبات اكثر من نصف المجتمع يرزح تحت خط الفقر. وظهرت بالتوازي الرشاوى عبر استثمار البعض للمساعدات والهبات، عدا عن بيع الاوهام في الخطب السياسية وتقاذف المسؤولين.

كل شيء ينهار في لبنان الا الفاسدون. خسر المجتمع والاقتصاد مبالغ طائلة تقدر بمليارات الدولارات، ويمكن بعض النافذين من تهريب الاموال من البلد. وبعدها بلغت السخرية والاستخفاف باللبنانيين حدا لا يطاق، واستفاد من استفاد من المحظيين على حساب صغار المودعين، تم اقرار قانون الكابيتال كونترول بعد فوات الاوان.

"في هذا العدد" بعض من وجعنا جميعا. وبعض من حق لنا سكتنا عن نهبه.